

يؤخذ منه شيء قال ابو حنيفة لا يؤخذ الا ان  
يكونوا ياخذون منا وقال مالك واحمد يؤخذ  
العشر وقال مالك هذا اذا كان دخوله بايمان ولم  
يشترط عليه اكثر من العشر فان شرط عليه اكثر  
من العشر عند دخوله اخذ منه وقال  
الشافعي ان شرط عليه العشر حاز اخذ والا  
فلا ومن اصحابه من قال يؤخذ منه العشر وان  
لم يشترط منه **فصل** ولو اجر الذي  
من بلد الى بلد قال مالك يؤخذ منه العشر كلما  
اجروا وان اجر في السنة مررا وقال الشافعي  
لا يؤخذ منه الا ان يشترط وقال ابو حنيفة  
واحد يؤخذ من الذي نصف العشر واعتبر  
ابو حنيفة واحدا النصاب في ذلك فقال ابو  
حنيفة بضابه في ذلك كضاب مال السلم ولذا  
وقال احمد النصاب في ذلك الحربي خمسة  
دنانير وللذي عشرة **فصل**  
واقتلوا فيما ينتقض به عند الذي فقال  
مالك والشافعي واحد ينتقض عهده بمنع  
الجزية وبانتزاعه من اجراء احكام الاسلام عليه  
اذا حكم حاكم عليه بها وقال ابو حنيفة  
لا ينتقض عهدهم الا ان يكون لهم نعمة وجار يرون

بها

بها او ليجتروا بدال الحرب **فصل** اذا فعل  
اخذ من اهل الذمة ما يجب عليه تركه واكت عنه  
مما فيه ضرر على المسلمين او احد قومه في نفس  
او مال وذلك مما يشبه اشياء الاقوام على قتال  
المسلمين او يزي بمسئلة او يصيب ما ياتم كالح  
او يفتن سباعا من دينه او يقطع عليه الطريق  
او يكون للمشركين جاسوسا او يعين على  
المسلمين بدلالة فيكاتب الشركين باخبار  
المسلمين او يقتل مسلما او مسلمة عمدا فهل  
ينتقض عهد الذي بهذه الاشياء الثمانية ام لا  
قال ابو حنيفة لا ينتقض بهذه الاشياء الثما  
نية وبالامر من المذكورين الا ان يكون لهم نعمة  
فيقبلون على موضع وجار يرون او ليجتروا بدال  
الهرب وقال الشافعي من قاتل الذي  
المسلمين انتقض عهده سوا شرط عليه  
تركه في عهد الذمة او لم يشترط فان فعل ما سوا  
ذلك من السبعة السابقة فان لم يشترط عليه  
اكت عن ذلك في العهد لم ينتقض وان شرط  
ففي ذلك لا صحابه قولان اهدها ينتقض  
ولهو الواج والشافعي لا ينتقض وقال  
مالك لا ينتقض عهده بالزنا بالمسلمة ولا